

تونس، في 15 فيفري 1994

من الوزير الأول
إلى السادة
وزير الدولة والوزراء وكتاب الدولة

....*..*..*

الموضوع : متابعة تنفيذ الخطة الإستراتيجية لتطهير وضع الوثائق الإدارية
والأرشيف العام.

المرجع : - الأمر عدد 1451 لسنة 1993 المؤرخ في 5 جويلية 1993 المتعلق
بالمسؤولية في مجال التصرف وحفظ الوثائق الإدارية.
- منشور الوزير الأول عدد 21 بتاريخ 12 أفريل 1993.

....*..*..*

في نطاق تطوير تنظيم طرق العمل بالإدارة وحسن التصرف في الوثائق الإدارية،
أقر المجلس الوزاري المضيّق بتاريخ 26 فيفري 1993 خطة إستراتيجية لتطهير وضع الوثائق
الإدارية والأرشيف العام بما في ذلك الوثائق التي تنشدها كل المصالح العمومية أو تتجمّع
لديها أثناء ممارسة نشاطها.

وقد تم تكوين فرق عمل لهذا الغرض تلقت تدريباً في مجال تنظيم الوثائق الإدارية
وبدأت في إنجاز الخطة ويعاضدها في ذلك فريق من المستشارين يتولى التنسيق بين
الوزارات ومختلف المصالح العمومية من جهة والفريق المركزي المكلف بهذا البرنامج في
الوزارة الأولى من جهة أخرى.

ونظراً لما تكتسبه هذه الخطة من أهمية في مجال الإصلاح الإداري والحفاظ على
الوثائق ذات الأهمية الوطنية التي تحتاج إلى كل عناية وصيانة فالرجاء :
(1) متابعة تنفيذ هذه الخطة بكل عناية.

الحرص على إنهاء عملية تطهير المحلات التي تجمعت فيها الوثائق وتهيئة المحلات المعدة للملف في الأجل المحددة لذلك، أي موفى ديسمبر 1994.
(إعداد رزنامة تعتمد في إنجاز هذه الخطة وموافاة مصالح الوزارة الأولى (الأرشيف الوطني) بنسخة منها في أجل أقصاه 31 مارس 1994.

هذا، وقد أقر المجلس الوزاري المضيق المذكور أعلاه أيضا خطة متوسطة المدى تهدف إلى إرساء نظام حديث للتصرف في الوثائق الإدارية وإعدادها للحفظ النهائي.

وحتى يتسنى انطلاق تنفيذ هذه الخطة، الرجاء إعطاء الإذن للشروع في إعداد الملفات اسمية للوثائق والملفات الإدارية التي تنشئها المصالح الراجعة إليكم بالنظر أو بنجوع لديها أثناء ممارسة نشاطها قصد تصنيفها وإعداد جداول مدد حفظها في فترة لاحقة.

ونظرا للأهمية التي يكتسيها موضوع تنظيم الوثائق الإدارية والأرشيف العام، الرجاء من السادة وزير الدولة والوزراء وكتاب الدولة الحرص على تطبيق ما جاء بهذا المشور بكامل الدقة والعناية من طرف المصالح الراجعة إليكم بالنظر والمؤسسات والمنشآت العمومية الخاضعة لإشرافكم.

والسلام

الوزير الأول

الإمضاء : حامد القروي